

Distr.: General
18 November 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة، كان آخرها في القرار ١٨٧٥ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمر وقف إطلاق النار ساريا في القطاع الإسرائيلي - السوري، وظلت منطقة عمل القوة هادئة بوجه عام. وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة بواسطة مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لكلا الطرفين عن هذه المنطقة. وأجرت القوة أيضا عمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في المنطقتين محدودتي السلاح. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض المواقع التابعة لهما وفرضا قيودا تحد من حرية القوة في الحركة. وواصلت القوة تكييف وضع عملياتها مع الأنشطة التدريبية الجارية لقوات الدفاع الإسرائيلية في المنطقة محدودة السلاح على الجانب ألفا، ومع تزايد النشاط الإنمائي المدني السوري قرب خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة. واستمر الجانبان كلاهما في بناء مواقع دفاعية جديدة وفي تحديد المواقع الدفاعية القائمة في المنطقتين محدودتي السلاح على الجانبين. ويواصل موظفو الجمارك الوطنية الإسرائيليون العمل بصفة دورية في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.



- ٣ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ٤٦٤ طالبا و ١٠٤٤ حاجًا و ٦ مدنيين. وقدمت القوة أيضا العلاج الطبي لـ ١٦٤ مدنيا.
- ٤ - وظلت الألغام في منطقة العمليات، ولا سيما في المنطقة الفاصلة، تشكل خطرا يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وقد ازداد هذا الخطر بسبب طول فترة وجود هذه الألغام وتدهور أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة القيام بعمليات إزالة الألغام. وظلت القوة جاهزة لتقديم الدعم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما تضطلع به من أنشطة ترمي إلى زيادة الوعي بخطر الألغام لدى السكان المدنيين.
- ٥ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان كلاهما بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.
- ٦ - وحلّت وحدة من الفلبين محل الوحدة البولندية بنفس القوام، وهيئت من أجل زيادة القدرة التشغيلية إلى الحد الأقصى وفقا لاستعراض تقني للعناصر اللوجستية للقوة أجري في أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كانت القوة تتكون من ١٠٤٠ جنديا من البلدان التالية: بولندا (جنديان)، الفلبين (٣٣٣ جنديا)، كرواتيا (٩٥ جنديا)، كندا (جنديان)، النمسا (٣٨٤ جنديا)، الهند (١٩٣ جنديا)، اليابان (٣١ جنديا). وتشغل اليابان ما مجموعه ١٥ موظفا يؤلفون عنصرا وطنيا للدعم. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٧٥ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في تنفيذ مهامها. وأطلقت البلدان المساهمة بقوات على التطورات والأنشطة التشغيلية للقوة خلال فترة التقرير.

ثالثا - الجوانب المالية

- ٧ - خصّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٧/٦٣ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مبلغاً قدره ٤٥ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن ثم، فإنه إذا ما قرر مجلس الأمن الموافقة على توصيتي، الواردة في الفقرة ١٢ أدناه، بشأن تمديد ولاية القوة، فسوف تقتصر تكلفة الإنفاق على القوة خلال فترة التمديد على الموارد التي توافق عليها الجمعية العامة.
- ٨ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٩,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما مقداره ٤٦٣,٧ مليون دولار.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وصل مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في القوة إلى ٢,٣ مليون دولار. وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى آب/أغسطس ٢٠٠٩ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١٨٧٥ (٢٠٠٩)، تحديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلي أن أقدم، في نهاية الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريرني عن الحالة في الشرق الأوسط (A/64/343)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٣٠/٦٣ و ٣١/٦٣، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامساً - ملاحظات

١٠ - ظل الوضع في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئاً بوجه عام. وواصلت القوة، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن وعلى الاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بشكل فعال، بالتعاون من جانب الطرفين.

١١ - مع ذلك، فإن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل في أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حازمة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها وصولاً إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي هذا السياق، أشجع الطرفين على استئناف محادثات السلام غير المباشرة التي بدأت برعاية تركيا، بهدف إقامة سلام شامل وفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام.

١٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. وأوصي بالتالي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها عليه.

ويؤمل أن يواصل الجانبان بذل جهود للتخفيف من القيود المفروضة على تنقل القوة وتيسير حركة إمداداتها.

١٣ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاما عليّ أن أوجه الانتباه إلى العجز الذي يشوب تمويل القوة. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة ١٩,٩ مليون دولار. وفي الوقت ذاته، بلغت الأموال المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في القوة ٢,٣ مليون دولار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتعرقل الاشتراكات غير المسددة قدرة الأمانة العامة على دعم عمليات القوة وتسديد مستحقات الدول الأعضاء المساهمة بقوات فيها.

١٤ - وفي الختام، أود أن أشيد باللواء فولفغانغ جيلكه وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فما فتوا يعملون بكفاءة وتفان في تأدية المهام الكبيرة التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المتدربين للعمل في القوة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لبولندا على التزامها لأمد طويل تجاه القوة، وعلى بسالة وتفاني جنودها الذين عملوا مع البعثة منذ إنشائها في عام ١٩٧٤.

